



دور دول الجوار في إطالة أمد الصراع في السودان ومدى إحتوائه

دراسة تحليلية (2023-2025م)

د. نزار عبدالله عثمان بشير

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة القضايف

nazarosman83@gmail.com

المستخلص

هدف هذه الدراسة إلى تحليل دور دول الجوار الإقليمي – مصر، تشاد، جنوب السودان، إثيوبيا، إريتريا، وإفريقيا الوسطى – في إطالة أمد الحرب أو احتوائها خلال الفترة من 2023 إلى 2025م، وذلك من خلال مقاربة تحليلية تستند إلى المنهج الوصفي والتحليل الجيوسياسي المقارن. تعتمد الدراسة على تحليل المواقف السياسية والعسكرية والإنسانية لدول الجوار، ورصد آليات تدخلها أو وساطتها، وتفسيرها في ضوء مصالحها الوطنية وهواجسها الأمنية. وتخلص إلى أن مواقف دول الجوار لم تكن متجانسة، بل تشكلت وفق توازنات داخلية وإقليمية معقدة؛ فبعضها ساهم بشكل غير مباشر في إطالة أمد الصراع عبر دعم أحد أطرافه أو غضّ الطرف عن تدفقات السلاح والمقاتلين، بينما سعت دول أخرى إلى احتواء الأزمة عبر مبادرات الوساطة أو دعم الجهود الإنسانية. وتؤكد نتائج الدراسة أن غياب التنسيق الإقليمي الفعال، وضعف مؤسسات الاتحاد الإفريقي والإيغاد، أسهما في استمرار الأزمة وتعدد مساراتها. وتوصي الدراسة بضرورة تبني مقاربة إقليمية شاملة تستند إلى المصالح المشتركة والأمن الجماعي، لضمان تحوّل دول الجوار من أطراف متأثرة ومؤثرة سلبيًا إلى شركاء فاعلين في دعم عملية السلام والاستقرار في السودان والمنطقة.

الكلمات المفتاحية: السودان، دول الجوار، الصراع المسلح، الأمن الإقليمي، القرن الإفريقي، بناء السلام.

Abstract

This study aims to analyze the role of Sudan's neighboring states—namely Egypt, Chad, South Sudan, Ethiopia, Eritrea, and the Central African Republic—in prolonging or containing the war during the period 2023–2025. Employing a descriptive and comparative geopolitical analytical approach, the paper examines the political, military, and humanitarian positions of these countries, identifies the mechanisms of their involvement or mediation, and interprets their actions in light of their respective national interests and security concerns. The findings reveal that the neighboring countries' responses have been far from uniform;

201 د. نزار عبدالله عثمان بشير، دور دول الجوار في إطالة أمد الصراع في السودان ومدى إحتوائه، مجلة جامعة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الواحد والثلاثون (خاص)، يونيو 2026، ص (201 - 220).

while some states have indirectly contributed to prolonging the conflict by supporting one side or by failing to control cross-border movements of arms and fighters, others have sought to contain the crisis through mediation and humanitarian initiatives. The study concludes that the absence of effective regional coordination, coupled with the limited capacity of the African Union and IGAD mechanisms, has exacerbated the crisis and hindered collective peace efforts. The paper recommends adopting a comprehensive regional framework based on mutual interests and collective security, to transform neighboring countries from negatively influencing actors into constructive partners in promoting peace and stability in Sudan and the wider region.

Keywords: Sudan, neighboring states, armed conflict, regional security, Horn of Africa, peacebuilding.

المقدمة

تُعد منطقة القرن الإفريقي والساحل والصحراء من أكثر الأقاليم الإفريقية عرضةً للتوترات السياسية والنزاعات المسلحة، إذ تتقاطع فيها المصالح الإقليمية والدولية بصورة معقدة، وتتعاظم فيها التحديات المرتبطة بالأمن الحدودي والهجرة غير النظامية، وتهريب السلاح، وتنافس القوى الإقليمية والدولية على النفوذ. وفي خضم هذه البيئة المضطربة، ظل السودان يمثل محورًا استراتيجيًا في منظومة الأمن الإقليمي، نظرًا لموقعه الجغرافي الذي يربط شمال إفريقيا بوسطها وشرقها، وحدوده الواسعة التي تمتد مع سبع دول إفريقية، ما جعله يتأثر بما يجري في محيطه ويؤثر فيه في الوقت ذاته. منذ استقلال السودان عام 1956، لم تعرف البلاد استقرارًا سياسيًا كاملاً، حيث شهدت نزاعات داخلية متكررة في الجنوب والغرب والشرق، غير أن الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تمثل أخطر صراع داخلي في تاريخ السودان الحديث، من حيث اتساع رقعته الجغرافية، وكثافة الخسائر البشرية، وعمق آثاره الإنسانية والاقتصادية والسياسية. وقد تجاوزت تداعيات الحرب حدود السودان لتلقي بظلالها على مجمل الإقليم الإفريقي المحيط، مما جعل الأزمة السودانية ذات طابع إقليمي ودولي في آنٍ واحد.

وبحكم الطبيعة الجغرافية المنفتحة للسودان وتشابك علاقاته مع دول الجوار، كان لتلك الدول أدوار متعددة ومؤثرة في مسار الحرب، سواء من خلال الدعم اللوجستي والعسكري أو من خلال مبادرات الوساطة ومحاولات التهدئة. وقد تباينت مواقف دول الجوار وفقاً لتباين مصالحها الأمنية والسياسية، الأمر الذي

جعل دورها مركباً، يجمع بين المساهمة في إطالة أمد الصراع من جهة، والسعي إلى احتوائه وتسويته من جهة أخرى.

من هذا المنطلق، تكتسب دراسة دور دول الجوار في إطالة أمد الصراع في السودان ومدى احتواء هذا الصراع (2023-2025م) أهمية علمية كبيرة، لأنها تسعى إلى فهم طبيعة التفاعلات الإقليمية المحيطة بالأزمة السودانية، وتحليل مدى تأثير تلك التفاعلات في مسار الحرب ومستقبل السلام في البلاد. كما تهدف إلى الإسهام في بناء رؤية علمية تساعد في صياغة مقاربة واقعية لإدارة العلاقات السودانية – الإقليمية بعد الحرب، على نحو يعزز فرص الاستقرار والتنمية في السودان والمنطقة ككل.

مشكلة الدراسة .

تتمثل المشكلة المركزية في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى أسهمت دول الجوار الإقليمي في إطالة أمد الصراع في السودان أو احتوائه خلال الفترة (2023-2025م)؟

وتنبثق عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ما طبيعة العلاقات السياسية والأمنية بين السودان ودول الجوار منذ اندلاع الحرب؟
2. ما الأدوار المباشرة وغير المباشرة التي لعبتها دول الجوار في مسار الصراع؟
3. كيف أثرت المصالح الإقليمية والأمنية لكل دولة جوار في موقفها من الحرب؟
4. ما حدود التأثير الإيجابي (الوساطة والاحتواء) أو السلبي (الإمداد والتدخل) لدول الجوار على مسار الأزمة؟
5. كيف يمكن توظيف أدوار الجوار لبناء سلام مستدام في السودان بعد الحرب

أهداف الدراسة.

1. تحليل أدوار دول الجوار الإقليمي في الصراع السوداني خلال الفترة (2023-2025م)



2. تحديد العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية التي دفعت بعض الدول نحو الإسهام في إطالة أمد الصراع أو احتوائه.

3. تقييم فعالية مبادرات الوساطة الإقليمية في الحد من الأزمة السودانية.

4. استشراف مستقبل العلاقات السودانية – الإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب.

5. تقديم توصيات عملية لصانعي القرار حول كيفية تعزيز الدور الإيجابي للجوار في دعم السلام والاستقرار

فرضيات الدراسة.

1. تلعب دول الجوار دورًا مزدوجًا في الصراع السوداني بين الإسهام في استمراره والسعي لاحتوائه وفقًا لاختلاف مصالحها الأمنية والسياسية.

2. تتأثر مواقف دول الجوار بعوامل متعددة تشمل الأمن الحدودي، والتنافس الإقليمي، والتحالفات الدولية.

3. ضعف آليات التنسيق الإقليمي وعدم فاعلية المنظمات الإفريقية أسهما في إطالة أمد الأزمة.

4. إمكانية تحول بعض دول الجوار من أطراف مؤثرة سلبيًا إلى شركاء فاعلين في جهود بناء السلام بعد الحرب

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع توظيف المنهج الجيوسياسي المقارن

الدراسات السابقة.

1.دراسة: شيماء محي الدين (يناير 2024)

الصراع في السودان الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية، مجلة الدراسات الأفريقية، مجلد (46)، عدد (1) تركز الدراسة على تقديم إطار تحليلي كلي لأزمة أبريل 2023. تبدأ بتفكيك الأسباب البنوية والسياسية الداخلية التي أدت إلى انفجار الصراع بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، ثم تستعرض التداعيات

204 د. نزار عبدالله عثمان بشير، دور دول الجوار في إطالة أمد الصراع في السودان ومدى إحتوائه ،مجلة جامعة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الواحد والثلاثون(خاص) ،يونيو 2026، ص (201 - 220).

الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية الفادحة على الداخل السوداني. كما تطرقت السيناريوهات والمآلات المستقبلية للصراع بناءً على المعطيات التي تلت الحرب بـ 9 أشهر تقاطعها مع الدراسة. توفر "الخلفية السياقية" للأزمة والأسباب الداخلية، وهي ضرورية ليفهم القارئ كيف استغلت دول الجوار هذه البيئة الهشة.

2. دراسة: د. شيماء فاروق (9 مايو 2023)

تصاعد الحرب في السودان 2023: الأسباب والتداعيات المركز الديمقراطي العربي.

تُعد هذه الدراسة من القراءات الاستشرافية المبكرة جداً للصراع (نُشرت بعد أسابيع قليلة من اندلاع الحرب). ركزت الباحثة على التحليل الآني للأسباب المباشرة للمواجهة المسلحة، ورصد التداعيات الأمنية والإنسانية الفورية، وحذرت مبكراً من مخاطر انزلاق البلاد نحو حرب أهلية طويلة الأمد وتأثير ذلك على استقرار الإقليم. تقاطعها مع الدراسة . تفيد في رصد "لحظة الانفجار الأولى" وتتبع كيف تطورت المؤشرات الأمنية والتحذيرات المبكرة وتجسدت على أرض الواقع خلال المدى الزمني لدراستك.

3. دراسة: عباس محمد صالح (11 أكتوبر 2025)

أقلمة الصراع في السودان :مقال تحليلي/دراسة مركزة.

تركز هذه الدراسة بشكل مباشر وعميق على ديناميكيات "التدويل الإقليمي" أو (الأقلمة). يناقش الكاتب كيف تحول الصراع من مواجهة محلية إلى ساحة تجاذبات وتصفية حسابات بين قوى إقليمية ودول جوار، مبيناً مسارات التدخل (سواء اللوجستي، العسكري، أو السياسي) لبعض الأطراف، وكيف أسهم هذا التدخل في تغذية الحرب ومنع الحسم العسكري أو التسوية السلمية تقاطعها مع الدراسة ،تعتبر هذه الدراسة هي الأقرب لجوهر موضوعك، حيث تمدك ببيانات ومؤشرات قوية حول النصف الثاني من عام 2025 وكيفية تشابك المصالح الإقليمية.

4. دراسة: د. وجدي محمد بقبق (سبتمبر 2024)

الصراع المسلح في السودان وتأثيره على ليبيا.مجلة القرطاس، العدد الخامس والعشرون.

تتناول هذه الدراسة زاوية محددة من زوايا "تأثير الصراع على دول الجوار" (علاقة ذات اتجاه عكسي). ركز الباحث على تداعيات الحرب السودانية على الاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا، لا سيما فيما يتعلق 205 د. نزار عبدالله عثمان بشير، دور دول الجوار في إطالة أمد الصراع في السودان ومدى إحتوانه ،مجلة جامعة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الواحد والثلاثون (خاص) ،يونيو 2026، ص (201 - 220).

بملفات الهجرة غير الشرعية، وتدفق اللاجئين، ومخاطر تحرك المجموعات المسلحة والمرتزة عبر الحدود المشتركة الهشة بين البلدين. تقاطعها مع الدراسة . تفيد في تقديم نموذج تطبيقي حيوي لأحد دول الجوار (ليبيا) يوضح "ارتداد الصراع" على الجوار، مما يفسر دوافع التدخل أو محاولات الاحتواء لاحقاً.

الفجوة الدراسية التي تسدها الدراسة. تكمن الفجوة في الحاجة إلى دراسة تحليلية تقييمية شاملة ومحدثة حتى عام 2025، لا تكتفي برصد التداعيات، بل تحلل بدقة العلاقة الجدلية بين "التدخل السلبي لدول الجوار الذي يطيل أمد الحرب" وبين "الجهود الدبلوماسية لنفس هذه الدول (أو بعضها) لاحتواء الصراع"، وتقديم رؤية متوازنة لآفاق الحل>

الإطار النظري:

مفهوم النزاع /الصراع.

يعرف النزاع على أنه: "يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح، فيعرف عندئذ على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو وأنها كذلك"

و يعرف ريمون آرون النزاع على أنه: "نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة"2(جيمس دوراتي، روبرت بالتسغراف، 1985ص. 140)

كما يعتبر كوسير (Coser) (أن النزاع هو: "صراع تعلى منفعة معينة أو على سلطة أو على موارد نادرة أو ادعاءات في حالة معينة، بحيث أن أهداف الأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة الموجودة بل تتعداها على تحييد الأضرار أو التخلص من المنافس الآخر." (حماد كمال، 1998، ص11)

ويعرف أيضا النزاع conflict "بأنه تسلسل ينطلق من نشوء أزمة حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري، أو يتطور إلى أشكال أخرى إقتصادية، أمنية أو إعلامية" (حسين قادري، 2007، ص11)

يمكن رصد العديد من الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى نشوء النزاعات، والتي تختلف باختلاف السياقات والظروف. ومن أبرز هذه الأسباب ما يلي:

أ-القوة: تُعد القوة منظورا أساسيا يعتمد عليه الأفراد والجماعات والدول لفهم بيئتهم وضمان بقائهم وتطورهم. تسهم النزاعات في تعزيز مكانة طرف وإضعاف آخر، مما يؤدي إلى إختلال في توازن القوى. وقد يكون هذا الاختلال سببا في استمرار النزاع أو تجددته مستقبلا.

ب-الأمن: يشكل الشعور بالتهديد دافعا رئيسيا للنزاع، حيث تسعى الأطراف لضمان أمنها عبر تعزيز قدراتها العسكرية. يؤدي هذا إلى سباق تسلح وتصاعد التوتر بين الأطراف. وغالبا ما يرافق ذلك سوء تقدير للنوايا، مما يفضي إلى اندلاع نزاع متبادل

ج-الإيديولوجيا: و تُعد من الأسباب الرئيسة للنزاعات، نظرا لتنوعها وتباينها بين المجتمعات. يسعى بعض الأطراف إلى فرض إيديولوجيتهم أو الدفاع عنها، بدافع الإيمان بتفوقها. هذا التصرف يولد صراعات تُغذيها نظرات إستعلائية أو إقصائية تجاه الآخر

د-العدالة والمساواة: تُعد العدالة والمساواة من العوامل الأساسية في نشوء النزاعات، حيث يؤدي شعور أحد الأطراف بالظلم أو الاضطهاد إلى تأجيج الصراع. يساهم غياب العدالة وتفاوت الفرص في تعميق الانقسام. في المقابل، يساعد تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص على تقليل أسباب النزاع وتعزيز الاستقرار مفهوم الامن الاقليمي:(محمد الصالح،2019)

الأمن الإقليمي:

الأمن في إطاره الإقليمي يقصد به تكافل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية، عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي، وتأسيسا على ذلك فإن الأمن الإقليمي في أبسط معانيه هو متعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي.

يعتبر الكثيرون أن باري بوزان (Barry Buzan) هو أول من طرح مفهوم الأمن الإقليمي (REGIONAL SECURITY) في كتابه المشهور (People, States, and Fear: The National Security Problem) للتعبير عن

علاقات الاعتماد المتبادل بين عدد من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة في شكل فعل ورد فعل، أنتجت في نهاية المطاف مجموعة من الديناميكيات الأمنية.

يعرف باري بوزان الأمن الإقليمي على أنه: “مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض.

أما الدكتور حامد ربيع فيعرف الأمن الإقليمي بأنه مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الإقليم الى منع أي قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم وجوهر تلك السياسة هو التبعية الإقليمية من جانب والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث. والصعوبة هنا أن منظومة الهيمنة العالمية أو نظام الحداثة العالمية لا تسمح بنشوء إطار تعاون أممي دولتي أو شعبي ومجتمعي خارج إرادتهم أو يمكن أن يهدد في المستقبل مصالحهم(مدحت أيوب، 2003، ص52)

فيما الأستاذ مدحت أيوب يعرف الأمن الإقليمي على أنه “: اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها. (سليمان عبد الله الحربي، 2008، ص22)

ولكن هل يمكن أن يتواجد في الدول القومية والدينية في الشرق الأوسط وغيرها تقدير موحد لمصادر التهديد ربما يكون هناك اتفاق في الحفاظ على السلطة ولكن لكل دولة كما نرى تقدير مختلف عن الأخرى، وهذه يبين صعوبة الموقف إذا كانت الأولويات قادمة من من هم في السلطة والمراكز البحثية التابعة لهم فقط، فمثلاً هل يمكن أن تتوحد مفهوم ورؤية الأمن ونوعية التهديدات بين تركيا وإيران والدول والشعوب العربية والكردية؟ بالطبع لا، طالما ليس هناك احترام لإرادة الآخر المتواجد في نفس الإقليم سواء كان شعباً أو جماعة أو دولة.

كما طرح الدكتور سليمان عبد الله الحربي مفهوم للأمن الإقليمي حيث يعمل الأمن الإقليمي على: “تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد ، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات تنطلق من مصالح ذاتية لكل دولة ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام. (المرجع نفسه، ص25)

208 د. نزار عبدالله عثمان بشير، دور دول الجوار في إطالة أمد الصراع في السودان ومدى إحتوانه ،مجلة جامعة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الواحد والثلاثون(خاص) ،يونيو 2026، ص (201 - 220).

قدم الأستاذ وليام طومسون Thomson williams تعريفا للأمن الإقليمي من خلال التركيز على ثلاثة عناصر:

التقارب الجغرافي وانتظام التفاعلات بين مكونات هذا الكيان.

الاعتراف الداخلي والخارجي لمجموعة من الدول على أنها أعضاء في فضاء محدد..

. حجم هذا الكيان وتتحكم فيه القدرات التي تراكمها الوحدات المعنية.

بناء على التعريفات المذكورة فإن الأمن الإقليمي يعمل على تحقيق أمن مجموعة من دول من خلال إقامة بنى ترمي لغرس الثقة بين أطراف النظام الإقليمي، التي تدخل في ترتيبات أمنية إقليمية بإرادتها عندما تتأكد أن أهدافها ستتحقق من خلال هذا التعاون الإقليمي. كما يعتبر الأمن الإقليمي من بين المفاهيم التي تمحورت على التغيرات التي عرفها النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، فالتوسع ليشمل إلى جانب "أبعاده العسكرية" المتضمنة في المفهوم التقليدي أبعادا و جوانب كثيرة و معقدة، حيث انه لم يعد مقتصر على التهديد المشترك، بل إلى إقامة ترتيبات و هياكل جديدة، لتتنوع مواضيعه وآليات تحقيقه، فالأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة، إذ يعمل على الدفاع على الوحدات المشكلة للإقليم عن طريق تنمية الموارد لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي. (بومليك نوال ، تيغزة زهرة، 2021، ص466)

الحرب في السودان ابريل 2023.

شهد السودان في الربع الثاني من عام 2023 تصاعداً في الصراع بين الجيش السوداني والدعم السريع ،انطلقت الأزمة عندما حاولت قوات الدعم السريع السيطرة على قاعدة جوية تابعة للجيش في الخرطوم، مع سعيها لتوسيع تحركاتها في مدن أخرى، مما أدى إلى اشتباكات عنيفة مع الجيش الذي رفض هذه التحركات، واعتبرها تحدياً لسلطة القيادة العسكرية وعدم تنسيق مسبق. شهد الصراع بين القوات الغير نظامية "الدعم السريع" والجيش تغيرات ديناميكية خلال عام 2024، حيث اعتمدت قوات الدعم السريع استراتيجية السيطرة على المواقع ذات النثل الاقتصادي والاستراتيجي، بينما لجأ الجيش إلى القصف الجوي بهدف تحجيم تحركات قوات الدعم السريع والسيطرة على مناطق تواجدتها في المدن الكبرى كالعاصمة الخرطوم. وقد أسفر الصراع عن تدمير البنية التحتية والمرافق الأساسية، ما زاد من معاناة المدنيين، تصاعدت الأزمة في النصف الأول من 2024 بفعل تدخل الدول الكبرى والإقليمية التي دعمت كل طرف بما يتوافق مع مصالحها الجيوسياسية؛ إذ تلقى الجيش السوداني دعماً من بعض الدول الإقليمية، مما عزز

قدراته، في حين اعتمدت قوات الدعم السريع على العوائد المالية من مناجم الذهب، بالإضافة إلى دعم غير مباشر من بعض الدول الغربية والإقليمية.(nvdeg.org)

وتفاقمت الأزمة الإنسانية والمعيشية، مع موجات نزوح واسعة داخليًا وخارجيًا، وتدهور الأوضاع الصحية وانتشار الأمراض نتيجة تدمير البنية التحتية، إلى جانب انعدام الأمن الغذائي بفعل تدمير المناطق الزراعية. كما شهد الإقليم موجات من العنف العرقي والقتل الجماعي، خاصة في دارفور، مع مخاوف من تكرار سيناريو الإبادة الجماعية السابقة، إلى جانب تجنيد الأطفال وتعرض النساء والأطفال لأشد أشكال العنف والاستغلال.

شهد السودان أزمة إنسانية واسعة النطاق منذ اندلاع الحرب، حيث تشير تقديرات أممية حديثة (2025) إلى نزوح أكثر من 12 – 13 مليون شخص داخليًا وخارجيًا، منهم 7.7 مليون نازح داخلي. في القطاع الصحي، وثقت التقارير الدولية أكثر من 519 هجومًا على منشآت الرعاية الصحية حتى يناير 2025، مما أدى إلى خروج نحو 70 – 80% من المرافق الصحية عن الخدمة في مناطق القتال.

كما لحقت أضرار جسيمة بالبنية التحتية، حيث سجلت تقارير أوتشا وACAPS تدميرًا واسعًا في الطرق والجسور، مما عطل حركة الوصول البري خاصة على محاور الخرطوم – كردفان – دارفور. بين يونيو وديسمبر 2024، بلغت قيود وصول المساعدات الإنسانية ذروتها، مما زاد من معاناة المدنيين في مناطق النزاع.

في قطاع الكهرباء، انخفضت نسبة الوصول للخدمة بشكل ملحوظ مقارنة بنسبة 66% قبل الحرب (بيانات البنك الدولي 2023).

مواقف الجوار السوداني من الصراع.

منذ اندلاع الصراع في السودان، تبنت دول الجوار مواقف ظاهرها الدعوة إلى وقف الحرب والتسريع في إيجاد حل، مدفوعةً بمخاوف إنسانية نتيجة موجات نزوح كبيرة إلى داخل أراضيها. غير أنّ هذه المواقف لم تكن دومًا صادقة أو بريئة، إذ انكشفت لاحقًا أدوار خفية لبعضها، تجاوزت الحياد المعلن نحو الانخراط المباشر أو غير المباشر في الصراع، سواء من خلال تقديم الدعم العسكري واللوجستي لقوات الدعم السريع، أو عبر نسج تحالفات إقليمية تسعى لتقويض الدولة السودانية المركزية.

لعبت تشاد دورًا محوريًا في دعم التمرد، نتيجة للتدخل القبلي، ووجود مقاتلين تشاديين منذ العام 2014 في صفوف الدعم السريع، ولا توجد مشاكل محددة وواضحة بين الدولة السودانية وجيشها مع تشاد، لكن الموقف التشادي ذهب في اتجاه دعم الدعم السريع لعدة عوامل، منها عوامل خارجية، مثل الدور الإسرائيلي، ثم أسباب مالية، ولذا دفعت تشاد بضباط وجنود من جيشها للانخراط في الحرب لصالح الدعم السريع، وغضت الطرف وساعدت في تدفق المرتزقة الأفارقة نحو السودان، ثم فتحت مطاراتها لدعم قوات الدعم السريع، خاصة مطار أم (جرس)، ومطار (أبشي)، ومطار (نجامينا).

واستقبلت قيادات الدعم السريع الذين ينطلقون من أراضيها، ونسقت اجتماعات لقيادة الدعم السريع مع أطراف من الحركات المسلحة في دارفور، وضغطت على بعضها، وحدثت انشقاقات في حركة العدل والمساواة للضغط على قيادتها. وتتولى العمل الداعم للدعم السريع قيادات في حكومة تشاد، مثل إدريس يوسف بوي، مدير مكتب الرئيس محمد إدريس ديبي، وهو صاحب نفوذ قوي ومرتبطة بعدد من قيادات الجيش ورموز قبلية. إن تشاد تعلم جيدًا وجود العدد الهائل من المقاتلين التشاديين داخل صفوف قوات الدعم السريع، وكذلك وجود عناصر المعارضة التشادية المسلحة المتحالفين مرحليًا مع التمرد في السودان، وتعلم خطورة هؤلاء على النظام الحاكم، لكنها تفكر على مستويين:

الأول: أن تقضي هذه الحرب على قيادات المعارضة العسكرية وكوادرها وقواتها، وهذا فيه مصلحة لنجامينا. والثاني: طمأنات حميديتي بمنع الارتداد العكسي للمعارضة التشادية إلى بلادهم حال انتهت الحرب بالسودان. (aljazeera.net/opinions/2024/3/7).

أريتريا:

من بين جميع دول الجوار، كان موقف إريتريا منذ بداية الصراع في السودان الأكثر وضوحًا في دعم القوات المسلحة ضد ميليشيا الدعم السريع وداعميها الإقليميين. كان لإدراك إريتريا للأبعاد الإقليمية والتدخلات الخارجية في الصراع السوداني بأنه ينطوي على تهديد لأمنها واستقرارها في حال استمرت ميليشيا الدعم السريع في التوسع والتمدد؛ ومن ثم الوصول إلى مناطق شرق السودان المتاخمة لإريتريا العامل الرئيس وراء هذا الموقف. ومنذ الوهلة الأولى، تبنى النظام في إريتريا إستراتيجية التحرك الاستباقي تجاه الصراع في السودان، حيث عزز من دعم القوات المسلحة وقيادتها، كما قاد مبادرات لتوحيد مواقف القوى السياسية والوطنية الداعمة للقوات المسلحة (سبتمبر/ أيلول 2023) والتي أصدرت في ختام اجتماعاتها في العاصمة الإريترية ("إعلان أسمرأ لإنهاء الحرب وإدارة

الفترة الانتقالية 7-12 : "سبتمبر/ أيلول 2023

علاوة على ذلك، شرع نظام أفورقي في دعم وتدريب مجموعات عسكرية مساندة للقوات المسلحة من شرق السودان ومن دارفور إذ إنّ الهدف من هذه الإستراتيجية كان إبقاء خطر التهديد وإبعاده عن الحدود المباشرة مع إريتريا. (أفريكا فُوكس - 2025 م)

السودان:

جنوب

مثل بقية دول الجوار الأخرى، أيضاً كان موقف دولة جنوب السودان في الأيام الأولى لاندلاع الحرب أقرب لدعم موقف القوات المسلحة؛ رغم علاقات بعض دوائر الحكم بقائد التمرد، والتي توثقت خلال قيادته وفد الحكومة في مفاوضات جوبا لسلام السودان بين الحكومة الانتقالية - آنذاك - ومجموعات التمرد المنضوية تحت مظلة "الجبهة الثورية" حيث أسفرت عن توقيع اتفاقية جوبا للسلام (أكتوبر/ تشرين الأول 2020. ونظراً لتأثير صادرات نفط الجنوب بشكل مباشر من الصراع، أصبحت سلامة خط الأنابيب أولوية قصوى لحكومة جوبا، وهو ما انعكس على مواقفها من أطراف النزاع، ومشاركتها في جهود احتوائه لكن، لم يكن حساب المصالح والآثار هو العامل في تحديد موقف دولة جنوب السودان التي تعتمد على عائدات النفط الذي يتم تصديره عبر الخط الناقل الوحيد والذي يمر عبر أراضي السودان. حيث تأثرت صناعة النفط كغيرها من القطاعات بالحرب الدائرة في السودان. وتحت تأثير الإغراء الإماراتي، سرعان ما تغير موقف حكام جنوب السودان ليصبح ضد القوات المسلحة وأقرب إلى صف الدعم السريع رغم تهديد هذا الموقف لمصالحها الاقتصادية الملحة؛ حيث تعتمد دولة جنوب السودان على عائدات النفط بأكثر من 96% وتراجع الحماس الدولي لتقديم الدعم المالي لنظام سلفاكير العنيد والغارق في المشكلات الخطيرة. لذا، ومن بين دول جوار السودان وطوال فترة الصراع الحالي كان جنوب السودان بمثابة خزان بشري لتجديد المرتزقة وإرسالهم للقتال في داخل السودان إلى مختلف الجبهات. بناءً على ذلك، ظل الدعم السريع تقوم بالتجنيد في جنوب السودان وسط عناصر الدينكا والنوير (تقرير الخبراء إلى مجلس الأمن 14 أبريل/ نيسان 2025؛ 27 وما بعدها) رغم الحرب العرقية بينهم داخل بلادهم منذ 2013، وهما أكبر قبيلتين في الدولة الأحدث في إفريقيا. كما أنّ الحدود الطويلة بين ولايات جنوب وشرق وغرب دارفور ودولة جنوب السودان أيضاً ذات أهمية قصوى بالنسبة لمليشيات الدعم السريع لضمان استمرار الإمداد والدعم اللوجستي؛ فهي ستكون بمثابة "رئة" يتنفس بها الكيان الذي تسعى لتأسيسه الدعم السريع هذه وإعلان حكومة موازية تكون مناطق جنوب دارفور ومناطق الحدود مع جنوب السودان هي مناطقها الرئيسية).

(أفريكا فُوكس - 2025 م)

من بداية الحرب حددت مصرُ موقفها المساند للجيش السوداني في مواجهة الدعم السريع وللرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تصريحاتٌ ظل يرددها باستمرار أن بلاده تدعو لإبعاد أي مليشيات في المنطقة، ولم تكن علاقة القاهرة بالدعم السريع جيدة في كل الأحوال.

وظلت العلاقة فاترة بين الدعم السريع والقاهرة، وكانت القاصمة عندما أرسل قواته إلى مطار مدينة مروي شمال السودان؛ لإخراج القوات المصرية التي كانت تعمل في مجال التدريب، فاخترقت أكثر من 20 ضابطاً وفرداً منها، متهمًا مصر مباشرة بالتورط في السودان، وأطلق سراح هؤلاء بعد اتصالات سياسية ودبلوماسية مع أطراف داخلية وخارجية عقب أسبوعين من الحرب.

الواضح أنَّ مصر داعمة للاستقرار والسلام في السودان، وقد تحمّلت الآثار المباشرة للحرب، فمنذ 15 أبريل/نيسان 2023م لاذ بها ما يقرب من 450 ألف سوداني فارين من الحرب، إلى جانب نحو 4 ملايين من المقيمين أصلاً في مصر حسب تقارير منظمة الهجرة الدولية.

من خلال استضافتها السودانيين اللاجئين، سعت القاهرة للتواصل مع كل الفرقاء السودانيين من القوى السياسية التي تقف مساندةً للجيش، وقوى إعلان الحرية والتغيير التي تناصر المتمردين من مليشيا الدعم السريع، والغرض الرئيس من تحركات القاهرة وجهودها هو الإمساك بالملف السوداني بجوانبه المختلفة، والاستماع لكل وجهات النظر وبلورة رؤية متكاملة للحل.

دعمت مصر أيضاً منبر جدة التفاوضي والمبادرة الأميركية – السعودية المشتركة، وتشاورت مع الوسيطين حول ملف التفاوض ووقف إطلاق النار، وتمير المساعدات الإنسانية، وحول مبادرة دول جوار السودان، وقمة القاهرة، وتكوين اللجنة التنفيذية الوزارية لتنسيق العمل في الإقليم.

قادت مصر أيضاً مبادرة دول الجوار، وعقدت اللجنة الوزارية المكلفة اجتماعاً في نجامينا في يوليو/تموز 2023م، ضم وزراء خارجية الدول المعنية، وتمّ رفع تقرير لقمة الرؤساء، ولا تزال المبادرة في مرحلة التنسيق مع المبادرات الأخرى، وربما يكون الهدف المصري هو التوفيق بين المبادرات وبلورة رؤية مشتركة للحل في السودان.

وتحاول مصر مقارنة مواقفها من الصراع في السودان دون أن تفصح في العلن عن دعمها الجيش؛ لتواصل العمل مع جميع الكتل السياسية، ولتحقيق التفاهم مع أطراف إقليمية وعربية لها علاقة بما يدور في السودان. (aljazeera.net/opinions/2024/3/20).

دفعت علاقة إثيوبيا مع حميدتي وداعميه الدوليين وعلاقتها المضطربة مع القوات المسلحة السودانية وسائل الإعلام والمحللين إلى تصنيف إثيوبيا على أنها داعمة لقوات الدعم السريع، اقترح أبي في البداية منطقة حظر جوي فوق السودان في وقت مبكر من الحرب الأهلية السودانية في يوليو 2023 ، والتي فسرت القوات المسلحة السودانية على أنها سياسة مؤيدة لقوات الدعم السريع بسبب التفوق الجوي للقوات المسلحة السودانية. كما تتمتع إثيوبيا بعلاقات قوية مع الإمارات العربية المتحدة، وهي الراعي الرئيسي لقوات الدعم السريع. دعمت الإمارات أبي دبلوماسيا واقتصاديا وعسكريا منذ عام 2018 كما قدم العديد من الباحثين ووسائل الإعلام ادعاءات غير مدعومة بأن إثيوبيا قدمت دعما مباشرا لقوات الدعم السريع، إما من خلال الأسلحة أو القواعد الخفية

كان لدى أبي علاقة أكثر اضطرابا، ولكنها لا تزال مرنة مع البرهان، اتخذ البرهان موقفا أقوى ضد مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير المثير للجدل بعد توليه السلطة في أعقاب انقلاب مشترك مع قوات الدعم السريع في أكتوبر 2021 مما فعله البشير أو الإدارة الانتقالية التي يقودها المدنيون، وترجع هذه الخطوة جزئيا إلى العلاقات القوية بين البرهان والقوات المسلحة السودانية مع مصر، لكن مصر والسودان لديهما مخاوف بشأن تأثير السد الإثيوبي على أجزاء كل منهما من نهر النيل كما اتهمت إثيوبيا والمراقبون الدوليون السودان بالسماح لمتبردي تيغراي باستخدام السودان كقاعدة خلفية ومركز عبور خلال حرب تيغراي من 2020 إلى 2022 كما تراجع البرهان صراحة عن كلمته لأبي واستخدم حرب تيغراي للاستيلاء على منطقة الفشة الحدودية المتنازع عليها، مما أدى إلى اشتباكات متقطعة بين القوات الإثيوبية والسودانية منذ ذلك الحين. ناقش الاثنان هذه القضايا خلال اجتماعهما الأخير في يناير/كانون الثاني 2023 قبل اندلاع الحرب الأهلية في السودان كما حافظت إثيوبيا على علاقتها مع المجتمع المدني السوداني وتستضيف التحالف المدني السوداني الرئيسي، تقدم. يتكون التحالف من جوانب مختلفة من المجتمع السوداني المؤيد للديمقراطية، بما في ذلك الأحزاب السياسية والنقابات وشبكات الاحتجاج الشعبية المعروفة باسم لجان المقاومة وجماعات المجتمع المدني والمتمردين المؤيدين للديمقراطية انتخب الائتلاف رئيس الوزراء السوداني السابق عبد الله حمدوك لقيادة التحالف في مايو ترأس حمدوك الحكومة الانتقالية بقيادة مدنية التي ساعد أبي في تشكيلها قبل انقلاب أكتوبر 2021 التقى العديد من القادة الدوليين، بمن فيهم حميدتي ومسؤولون أمريكيون، بقيادة التحالف في أديس أبابا. (candlegrup.com/)

رغم اندلاع التمرد في دارفور عام 2003، ورغم العنف الطائفي الذي شهدته إفريقيا الوسطى بين تحالف "سيليك" وميليشيا "أنتي بالاكا" بعد عام 2013، فقد بقيت الحدود بين السودان وإفريقيا الوسطى مستقرة نسبياً خلال تلك الفترة. ويرجع ذلك جزئياً إلى إنشاء "القوات الثلاثية المشتركة" بين السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى في عام 2012، والتي ساهمت في ضبط الحدود ومنع انتقال التوترات عبرها. لكن مع بداية النزاع الحالي في السودان، تغيرت المعادلة. فقد أصبحت إفريقيا الوسطى، نتيجة هشاشة حدودها، إحدى نقاط العبور المهمة لقوات الدعم السريع، خاصة بعد سيطرتها المبكرة على منطقة "أم دافوق". ووفق تقارير متعددة، استخدمت هذه القوات أراضي إفريقيا الوسطى لتهريب الأسلحة ونقل المرتزقة إلى داخل السودان، وتعد منطقة "أم دافوق" خطأً استراتيجياً للإمداد وتجنيد المرتزقة بالنسبة لقوات الدعم السريع، بحسب تقرير لفريق خبراء الأمم المتحدة، كما رُصد تعاون بين هذه القوات وتحالف "الوطنيين من أجل التغيير"، أحد أبرز مجموعات المعارضة المسلحة في إفريقيا الوسطى. (أفريكا فوكس - 2025 م)

ليبيا.

قبيل اندلاع الحرب، لم تكن ليبيا بعيدة عن التطورات الجارية في السودان، سواء كانت الحكومة الليبية في العاصمة طرابلس، أو ليبيا الشرقية – الجنوبية التي يمثلها في بنغازي اللواء المتقاعد خليفة حفتر المدعوم من دول عربية.

تعاملت حكومة طرابلس وفق ظروفها وعدم سيطرتها على مناطق الحدود الليبية السودانية، لم تبد غير الموقف الرسمي المبني على موقف الجامعة العربية وقرارات قمة دول جوار السودان في يونيو/ حزيران 2023م بالقاهرة، لكنها خلال زيارة البرهان يوم 26 فبراير/ شباط الماضي إلى طرابلس والتي تلتها زيارة حميدتي بعد ثلاثة أيام، طرحت بشكل غير معلن وشامل ما يمكن تسميته مبادرة للحل السياسي في السودان. تعود العلاقة بين الدعم السريع وحفتر إلى الفترة التي سبقت سقوط الرئيس البشير، حيث اجتمع الرجلان أو مندوبان عنهما أكثر من مرة في اجتماعات تنسيقية في دولة عربية راعية، وفي 2019م عقب الانقلاب على البشير – بلغ التنسيق أوجه عندما ذاع أن حميدتي قام بإرسال 1500 جندي للقتال لصالح حفتر في معركته لاحتلال العاصمة طرابلس، وحاولت قيادة الدعم السريع نفي هذه الأخبار، وكانت الطائرات التي ترسل بها القوات تنطلق من مطار مدينتي نبالا والفاشر تجاه ليبيا مباشرة أو عبر مطارات عربية. العلاقة التي ربطت حفتر بالدعم السريع وبشركة فاغنر الروسية، تنشط في الأساس على ثلاث قضايا رئيسية، هي:

تسهيل مرور الإمدادات العسكرية من سيارات دفع رباعي وسلاح وذخائر التي تصل إلى ميناءي: بنغازي وطبرق إلى داخل السودان عبر مدينة الكفرة.

التعاون في مجالات تجنيد المرتزقة الأجانب الذين يتواجدون داخل ليبيا، ولا سيما في مناطق الجنوب والشرق وإدخالهم إلى السودان.

تمرير المواد الغذائية والبتروولية عبر تنسيق مشترك، وعلاج جرحى العمليات من قوات الدعم السريع. في هذه المحاور الثلاثة بُنيت علاقة حفتر بالدعم السريع، فقد فتحت بنغازي الموانئ لاستقبال الدعم العسكري الذي تقدمه دول عربية، من سيارات الدفع الرباعي، بكامل تجهيزاتها وقطع الغيار، بجانب السلاح والذخائر ومدافع متوسطة، كما يساعد حفتر أنشطة الدعم السريع لتجنيد المرتزقة الأفارقة والقبليين المحليين في مناطق الجنوب الليبي، حيث قام صدام حفتر بالتنسيق مع الزعيم المحلي (حسين الشريف) لتجميع المرتزقة في مناطق (أم الأرناب)، وعلى الحدود الليبية التشادية، ومنطقة المثلث الليبي، السوداني، التشادي جنوب غرب (الساوا)، ومناطق سبها، وجنوب الجفرة، وحتى عمق الصحاري، كما يستقبلون المستجدين من طبرق وأجدايا التي ينشط فيها فريق الدعم السريع بقيادة رمضان سالم أبوبكر. هذا بالإضافة إلى التجنيد من مناطق التعدين الأهلي جنوب ليبيا، وشمال تشاد، والنيجر).

(aljazeera.net/opinions/2024/3/20)

محاولات احتواء الصراع

محاولات الاتحاد الأفريقي (الإيغاد)

بذل الاتحاد الأفريقي جهوده لحل الأزمة السودانية عبر الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد)، التي كلفت لجنة رباعية برئاسة كينيا، وعضوية جنوب السودان، وجيبوتي، وإثيوبيا، في يونيو 2023م، للوساطة بين الطرفين؛ ورفض الرئيس السوداني عبد الفتاح البرهان الرئاسة الكينية للجنة، متعللة بأن الرئيس الكيني (وليام روتو) منحاز لقوات الدعم السريع. فقررت (إيغاد) عقد لقاء مباشر بين قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وأعلن البرهان موافقته على اللقاء، لكن (إيغاد) أعلنت تأجيل الاجتماع لما سمته أسباباً أمنية. وبعد فترة قصيرة، فاجأ الرئيس

البرهان المراقبين بزيارة إلى كينيا في نوفمبر 2023م، عقد خلالها اجتماعات مع الرئيس روتو، واتفقا خلالها على عقد قمة طارئة للرؤساء لوضع إطار للحوار السوداني. وعقدت القمة الاستثنائية

لرؤساء مجموعة دول (إيجاد) في جيبوتي، في ديسمبر 2023م، بحضور كل من البرهان، ومشاركة (حميدتي) على هامشها، وقررت وقف الحرب دون شروط، وتنفيذ اللقاء المؤجل بين الرجلين؛ ولكن الخارجية السودانية فاجأت القمة برفض بيانها الختامي، وقالت: إنه لا يعني السودان في شيء، وأعلن البرهان رفضه لقاء خصمه متذرعاً بغيبابه عن اللقاء الأول وعندما أعادت (إيجاد) محاولتها عبر قمة طارئة، عقدت بأوغندا في 18 يناير 2024م، قاطعها الجيش السوداني، احتجاجاً على مشاركة (حميدتي) في أعمالها، التي اعتبرتها الخارجية السودانية مخالفة لقوانين المنظمة. (يوسف كامل، بدون، ص 11)

قمة دول جوار السودان:

في الثالث عشر من يوليو 2023 استضافت العاصمة المصرية القاهرة قمة دول جوار السودان بمشاركة رؤساء ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان وإريتريا ورئيس الوزراء الإثيوبي. وتأتي قمة دول جوار السودان مع اقتراب دخول الصراع السوداني شهره الرابع منذ منتصف أبريل ٢٠٢٣، لبحث سبل إنهاء الأزمة واحتواء التداعيات السلبية للصراع على دول الجوار، واستقرار المنطقة ككل، وتسوية الأزمة بالطرق السلمية بمشاركة هذه الدول المعنية بحل الأزمة لتأثرها المباشر بشظايا الصراع، من أجل التوصل لصياغة رؤية مشتركة لضمان الحفاظ على مقدرات وسيادة الدولة السودانية

محددات تأثير دول الجوار في تسوية الأزمة السودانية

قدمت العديد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية مبادرات للتواصل مع طرفي الصراع السوداني، حيث طرح الاتحاد الأفريقي مبادرته، وأيضاً منظمة الإيجاد، فضلاً عن مبادرات من دول أفريقية بشكل ثنائي مثل مصر وجنوب السودان وتشاد، لوقف إطلاق النار ومعالجة الأوضاع الإنسانية برؤية شاملة، وعرض الاضطلاع بدور ثنائي للوساطة. بالإضافة إلى المبادرة السعودية-الأمريكية، واتفاق جدة بشأن حماية المدنيين، والمبادرة الرباعية بقيادة منظمة الإيجاد. وعلى الرغم من ذلك، لم تحقق هذه المبادرات إسكات البنادق، أو التوصل إلى وقف إطلاق النار بشكل مستدام. (ecss.com.eg/35091)

الخاتمة.

تستنتج الدراسة أن دول الجوار اتخذت مواقف متباينة بين مكونات أدت فعلياً إلى إطالة أمد الصراع (دعم غير مباشر/غض طرف عن تدفقات مقاتلين وسلاح) وأخرى سعت للاحتواء والوساطة. غياب تنسيق

إقليمي فعال وضعف مؤسسات إقليمية (الاتحاد الإفريقي، إيغاد) عجل باستمرار النزاع وتوسّع تداعياته الإنسانية والأمنية على الإقليم .

النتائج :

ازدواجية الخطاب والممارسة :مواقف دول الجوار الرسمية دعوات للتهدئة، لكن ممارسات بعضها (تسهيل مرور مقاتلين/أسلحة، قواعد خلفية، دعم لوجستي) كانت مخالفة للحيداء المعلن، ما سهّل استمرار المواجهات .

1. **تحول الصراع إلى مسرح إقليمي:** الصراع لم يبقَ داخليًا؛ إذ بدا كحقل تنافس نفوذ بين دول إقليمية وإقليم القرن الإفريقي ودول فاعلة خارجية عبر وكلاء وإمداد لوجستي..

2. **أدوار محددة لدول جوار بعينها:**

. **تشاد:** لعبت دورًا داعمًا غير مباشر/مباشر لقوات الدعم السريع لأسباب قبلية وأمنية ومالية .

إريتريا: انخرطت بوضوح في دعم القوات المسلحة السودانية بدافع أمن حدودي وخشية امتداد التهديد شرقًا.

جنوب السودان: تحول موقفها بفعل اختيارات اقتصادية/ضغوط إقليمية إلى سوق تجنيد وإمداد لوجستي لمرتزقة لصالح طرف من أطراف النزاع.

مصر: اعتمدت مزيجًا من الدبلوماسية والعمليات الإنسانية والوساطة مع الحفاظ على علاقاتها المتوازنة إقليميًا.

إثيوبيا وإفريقيا الوسطى وليبيا: كلٌ بآلياته — من غموض دبلوماسي أو نقاط عبور تهريب أو دعم لوجستي — ساهمت في تعقيد المشهد.

4 **ضعف آليات التنسيق الإقليمي:** نقص صلاحيات وفاعلية الآليات الإقليمية (الاتحاد الإفريقي، إيغاد) حال دون استجابة موحدة وفاعلة لوقف تصعيد الصراع.

5 **العوامل الدافعة لدول الجوار:** مزيج من مصالح أمنية حدودية، حسابات قبلية/عشائرية، منافع اقتصادية (موارد/نفوذ)، وتأثيرات إقليميين/دوليين (تمويل/دعم لوجستي).

6 **ظهرت الدراسة أن تضارب المصالح الأمنية والاقتصادية الضيقة لكل دولة من دول الجوار قد طغى على الالتزامات الأمنية الجماعية؛** مما أدى إلى تحويل بعض هذه الدول إلى بيئات تمرير لوجستي أو غطاء سياسي ساهم في إطالة أمد الصراع، مما يؤكد أن احتواء الأزمة لن يتحقق إلا عبر الانتقال من مقارنة 'الأمن القومي المنفرد' إلى استراتيجية 'الأمن الإقليمي المشترك' التي تعيد صياغة أدوار هذه الدول كشركاء بنائين في الاستقرار..

1. تأسيس إطار إقليمي مُلزم وشفاف لملف السودان.
2. تشكيل آلية إقليمية خاصة (موسعة عن إيغاد) بميناء صلاحيات رقابية وعسكرية-دبلوماسية للتعامل مع الحدود، ومنع عبور المرتزقة والأسلحة، مع آليات عقاب دبلوماسي واقتصادي للدول التي تنتهك الحياد.
3. آلية متابعة وحظر تدفق الأسلحة والمرتزقة عبر الحدود.
4. تركيب مراقبة حدودية مشتركة (مراقبة برية/جوية)، ودعم فرق تفتيش متعددة الجنسيات تعمل مع الأمم المتحدة، وإدراج لوائح عقوبات على شبكات تهريب محددة.
5. تحييد الملفات القبلية والاقتصادية عن مسارات الوساطة.
6. تصميم برامج اقتصادية بديلة (حوافز تنمية) للمناطق الحدودية المتأثرة لتقليل روافد التجنيد، والعمل على مسارات لشراء الولاءات الاقتصادية ببدائل تنمية لا عسكرية.
7. تعزيز دور مصر وإريتريا كمحور وساطة إقليمية ضابط.
8. استثمار الثقل الدبلوماسي والمصلحي لمصر وإريتريا في قيادة مبادرات تضمن حماية الحدود الشرقية والشمالية، مع ضوابط لعدم الاستغلال السياسي لهذه الأدوار.
9. إصلاح وتفعيل آليات الاتحاد الإفريقي وإيغاد.
10. توفير تمويل دولي وتقني وتقوية شرعية هذه الهيئات لتمكينها من فرض قرارات فعّالة، بما في ذلك بعثات حفظ سلام إقليمية تحت غطاء إفريقي-أممي.
11. مؤسسة الحوار الإقليمي حول الموارد (النفط، المياه، الذهب).
12. فتح مسارات تفاوض ثنائية/إقليمية حول خطوط الأنابيب، مناطق التعدين، ونهر النيل لتخفيف المحفزات الجغرافية للصراع.
13. آليات مساءلة وشفافية للمساعدات والتمويل.
14. شرطية دعم التنمية والإغاثة باليات تدقيق تمنع تحويل المساعدات أو العوائد لاستخدامات عسكرية، وتطبيق إجراءات شفافية على الأموال الواردة إلى مناطق النزاع.



1. جيمس دوراتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت:1 كازمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر، 1985) ص. 140
2. حماد كمال، النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)، (لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998) ص 11
3. حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة وتحليل، (الجزائر: منشورات خير الجليس، 2007) ص 11
4. محمد الصالح جمال، دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه نظام (LMD) جامعة 08 ماي 1945 قالمه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018/2019
5. مدحت أيوب: الأمن القومي العربي، (مصر: مركز البحوث العربية 2003)، الصفحة (52).
6. سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته، صيغته، تهديداته"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد، 19 (2008) الصفحة 22
7. المرجع نفسه، ص 25
8. بومليك نوال، تيغزة زهرة، الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 05 العدد: 02، 2021 ص 477
9. <https://nvdeg.org> الأزمات-السودانية-التحديات-الداخلية-9
10. الحرب ومواقف دول جوار السودان (1-73/3/2024) <https://www.aljazeera.net/opinions/2024/3/73-1>
11. الحرب ودول جوار السودان 3-3
12. <https://www.aljazeera.net/opinions/2024/1/2>
13. <https://candlegrup.com/%>
14. قلق-إثيوبي-من-امتداد-الصراع-في-السودان
15. يوسف كامل خطاب، عام من الصراع في السودان ما النتائج .. وإلى أين تتجه الأمور؟ قراءة تحليلية، مركز الخليج للأبحاث، ص 11
16. . استجابة إقليمية موحدة: مؤتمر قمة جوار السودان <https://ecss.com.eg/3509>